المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

20 مارس 2025

التضخم ينخفض لأدنى مستوى منذ عام 2022

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

29 معلومة مصورة

30 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

30 تجديد ثقة بالاقتصاد المصري صندوق النقد الدولى يكمل المراجعه الرابعة ويقر تمويلا جديدا

38 السياسات النقدية المصرية تنجح في كبح التضخم

تقديم

مرحبًا بكم في عدد جديد من نشرتنا الاقتصادية الأسبوعية، التي ترصد أبرز التطورات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على المشهد الاقتصادي.

يأتي هذا العدد وسط مستجدات اقتصادية مهمة، حيث أقرَّ صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لاتفاق التسهيل الائتماني لمصر، مما يمهد الطريق لصرف شريحة جديدة بقيمة 1.2 مليار دولار، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل. كما وافق الصندوق على تمويل إضافي بقيمة 1.3 مليار دولار تحت آلية المرونة والاستدامة، لدعم جهود مصر في مواجهة تحديات المناخ وتعزيز الاستدامة، مع الالتزام بتنفيذ عشرة إصلاحات هيكلية رئيسية.

على الصعيد المحلي، شهدت مصر انخفاضًا كبيرًا في معدل التضخم السنوي، مسجلًا 12.8% في فبراير 2025، وهو أدنى مستوى له منذ يونيو 2022، مما يعكس نجاح السياسات النقدية في ضبط الأسعار. كما سجلت الاستثمارات الخاصة المنفذة نموًا كبيرًا، لتصل إلى 700 مليار جنيه خلال العام المالي المنصرم، متجاوزة المستهدف، مما يعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري. من ناحية أخرى، عززت مصر مكانتها في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تصدرت القارة الإفريقية في مشروعات الطاقة الشمسية خلال عام 2024، بفضل استثمارات كبرى ومشروعات ضخمة، مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية.

إقليميًا، شهدت الأسواق المالية الخليجية تباينًا في أدائها، حيث تراجع مؤشر بورصة الكويت متأثرًا بالاضطرابات في الأسواق العالمية، في حين حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية ارتفاعًا ملحوظًا. كما توقعت وكالة «موديز» نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 4.8% خلال العام الجاري، مدفوعًا بازدهار القطاعات غير النفطية مثل البناء والنقل والضيافة، إلى جانب استمرار الطفرة العقارية في دبي.

أما عالميًا، تتزايد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، حيث خفّضت مؤسسة «مورغان ستانلي» توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وسط تصاعد التوترات التجارية بعد قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية جديدة على واردات الصلب والألمنيوم. كما تواجه الإدارة الأمريكية اتهامات بالتلاعب بالبيانات الاقتصادية لإخفاء تداعيات سياساتها المالية، ما يزيد من حالة عدم اليقين في الأسواق. في المقابل، تحاول الصين تعزيز استثماراتها في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لمواجهة القيود التجارية الأمريكية، بينما شهد الاقتصاد الياباني نموًا مستقرًا بنسبة 2.2% في الربع الأخير من عام 2024.

تابعوا معنا تفاصيل هذه الملفات الاقتصادية الهامة في نشرتنا لهذا الأسبوع، ونتمنى لكم قراءة ممتعة!

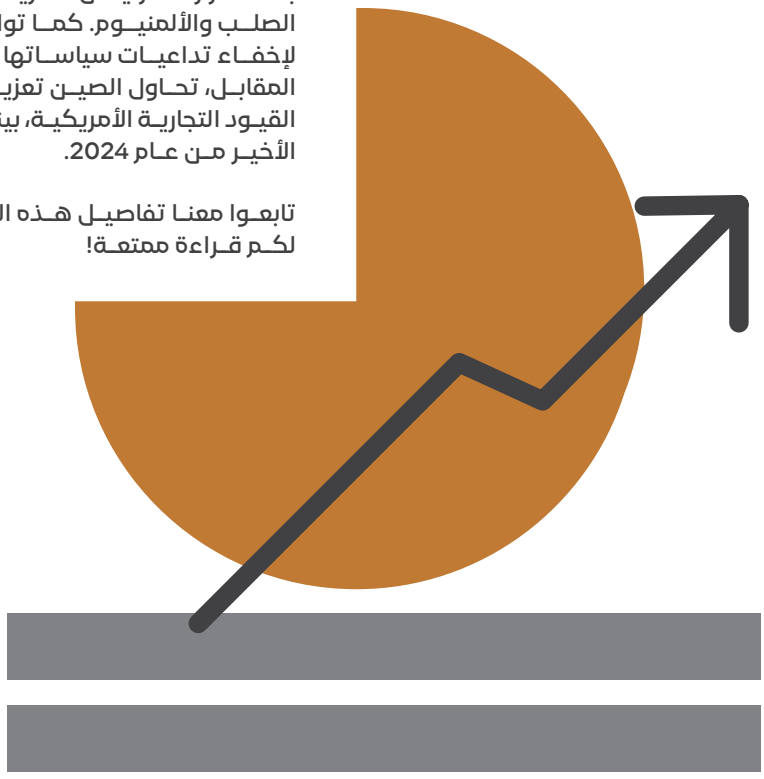

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسات نقدية واقتصاد كلى

صندوق النقد الدولي يقر المراجعة الرابعة لاتفاق التسهيل الائتماني لمصر

أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي المراجعة الرابعة لاتفاق التسهيل الائتماني لمصر والذي يدعم الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الحالية. تجعل هذه الخطوة مصر مؤهلة لاستلام الشريحة الرابعة من التمويل المخصص للاتفاق بقيمة 1.2 مليار دولار من إجمالي 8 مليار دولار هي القيمة الإجمالية للتمويل الممنوح بموجب الاتفاق. يذكر أن هذه المراجعة هي الأولى بعد إقرار الصندوق زيادة قيمة التمويل أبريل الماضي بناء على طلب الحكومة المصرية بزيادة قيمة التمويل من 3 مليار دولار إلى 8 مليار دولار استجابة للتحديات التي فرضتها تبعات التوتر الجيوسياسي في المنطقة.

خلال مؤتمر صحفي لرئيسة بعثة الصندوق الخاصة بمصر «إيفانا هولار» أكدت أن صرف الشريحة الرابعة سيتم خلال مارس مؤكدة أن مصر قابلت جميع التزاماتها بموجب المراجعة مشيرة إلى أن مؤشرات الاقتصاد المصري تسير في اتجاه إيجابي ومنها التضخم الذي يتوقع الصندوق أن يستقر عند 16.6٪ بنهاية السنة المالية الحالية التي تنتهي بنهاية يونيو من العام الجاري.

كما توقع الصندوق بموجب البيان الصادر عنه في أعقاب إعلان اكتمال المراجعة نمو الاقتصاد

المصري عند ٪3.6 خلال العام المالي الجاري مقارنة بـ ٪2.4 خلال العام المالي السابق 2024/2023 وأن يتراجع معدل الدين العام نسبة إلى الناتج الإجمالي إلى ٪86.6 خلال العام المالي الجاري من معدل ٪90.9 خلال العام المالي السابق، في حين توقع الصندوق ارتفاع معدل الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٪46.1 مقابل ٪39.9 خلال العام المالي السابق.

كما دعا الصندوق إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات ومراقبتها بشكل دقيق مؤكدا على ضرورة الالتزام القوي وامتلاك الإصلاحات الهيكلية لخلق الظروف اللازمة للنمو المستدام والشامل مع تحقيق أهداف التنمية والاجتماعية في مصر.

صندوق النقد الدولي يقر تمويلاً جديداً لمصر بقيمة 1.3 مليار دولار

في سياق متصل؛ وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال اجتماعه الاثنين الماضي على طلب الحكومة المصرية الخاص بالحصول على تمويل جديد بقيمة 1.3 مليار دولار تحت آلية المرونة والاستدامة والخاصة بالعمل المناخي في مصر.

خلال المؤتمر الصحفي للصندوق؛ أوضحت هولار أن التمويل الجديد سيتم صرفه بموجب مراجعات سيتم إجراؤها وفقاً لجدول محدد، مشيرة إلى أن البرنامج يشتمل على 10 ضوابط إصلاحية سيتم تطبيقها على مدار عام ونصف العام على أن ينتهي البرنامج خلال عام 2026.

في بيان مشترك عقب إقرار التمويل الجديد؛ صرّح وزيرا المالية والبيئة أن التمويل الجديد يأتي ضمن حزمة الإصلاحات الهيكلية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 وخطة المساهمات المحددة وطنياً 2030.

أوضحت وزارتا المالية والبيئة، أن حزمة الإصلاحات الهيكلية المزمع تنفيذها تشمل 10 إصلاحات هيكلية في 4 مجالات، وهي: تسريع عملية خفض الكربون في مصر، وتحليل المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وتعزيز إدارة البيانات والمخاطر المتعلقة بالمناخ، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز قدرة القطاع المالي على المرونة في مواجهة التغيرات المناخية ودعم التمويل

المناخي، وتحديد وقياس والإفصاح عن آثار خطط الاستثمار والبرامج والمشاريع على الأهداف الوطنية لتغير المناخ.

وأكدت الوزارتان في بيانهما أنه من خلال التعاون بين وزارتي المالية والبيئة والبنك المركزي، نجحت مصر في الحصول على هذا التمويل لدعم جهودها في تنفيذ التزاماتها ضمن اتفاق باريس لمواجهة تغير المناخ، وذلك في إطار مسارها نحو انتقال أخضر عادل، حيث تم الاتفاق مع الصندوق على عدد من الإصلاحات الهيكلية التي تستطيع مصر تنفيذها، وأيضًا العمل على تعزيز موقف مصر قبيل انعقاد مؤتمر المناخ المقبل (COP30) وذلك في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة.

وأكد البيان أن قضية تغير المناخ تتصدر أولويات أجندة القيادة السياسية، باعتبارها قضية وجودية لضمان استدامة الكوكب، ويعزز دور مصر في التعاون متعدد الأطراف.

مصر تطلق تقرير المتابعة الثاني لمستجدات تنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير المتابعة الثاني حول مستجدات تنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة. المنصة والبرنامج المرتبط بها تم إطلاقه خلال مؤتمر الأطراف للعمل المناخي (COP27) والذي استضافته مصر بمدينة شرم الشيخ نوفمبر 2022.

يعني برنامج «نُوَفِّي» بالمحور الوطني لمشروعات المياه والغذاء والطاقة، وهو منتج وطني تهدف مصر من خلاله إلى تقديم نموذج يمكن الاحتذاء به على المستوى الإقليمي والدولي لحشد التمويلات في المجالات الثلاثة، بهدف الإسراع من وتيرة العمل المناخي والتنمية.

خلال الاحتفالية التي شهدت إطلاق التقرير بحضور رئيس الوزراء وممثلي المؤسسات الدولية

المساهمة في تمويل مشروعات البرنامج، قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن البرنامج يُمثل دافعًا كبيرًا نحو تحقيق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، والمساهمات المحددة وطنيًا، التي تعكس التزام البلاد بالتحول نحو مسار تنمية منخفض الكربون.

وتهدف إلى الوصول إلى هدف 42% كنسبة للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام 2030 بدلًا من 2035 كما كان في خطة المساهمات المحددة وطنيًا السابقة، لافتة إلى أن «نُوَفِّي» يعتبر منصة متكاملة تجمع بين مشروعات التخفيف والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، وتحقق الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة، وتعمل على إتاحة أدوات التمويل المبتكرة وآليات التمويل العادل من أجل دفع الاستثمار الأخضر في مصر.

مصر توقع عدداً من الاتفاقيات مع القطاع الخاص لدعم جهود منصة «نُوَفِّي»

تناولت فعاليات إطلاق التقرير توقيع عدد من الاتفاقيات بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص، والتي شهدها رئيس مجلس الوزراء، من بينها اتفاقية إطارية للتعاون تستهدف إدراج مشروع تطوير محطة الزعفرانة ضمن محور الطاقة بالبرنامج مع شركتي طاقة عربية وفولتاليا.

ويعد مشروع إعادة تأهيل محطة الزعفرانة مبادرة تحويلية تهدف إلى إعادة إحياء مزرعة الرياح الرائدة في مصر «الزعفرانة»، والتي تقترب من نهاية عمرها التشغيلي. كما أن هذا المشروع يتماشى مع استراتيجية مصر للطاقة المتجددة، وهدفها المتمثل في تحقيق 42% من الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول عام 2030، ويأتي أيضاً كنتيجة للتعاون بين شركتي طاقة عربية وفولتاليا، للاستفادة من خبراتهما لتقديم حل هجين يجمع بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

كما شهد رئيس الوزراء توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، والهيئة

العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لإدراج مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالعين السخنة ضمن محور المياه ببرنامج «نُوَفِّي».

يستهدف مشروع إقامة محطة تحلية مياه البحر بالعين السخنة إنتاج مليون متر مكعب يومياً من المياه النظيفة، حيث تم طرح المرحلة الأولى منه بطاقة إنتاجية قصوى تصل إلى 250 ألف متر مكعب يومياً في مناقصة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ووحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة لوزارة المالية، وذلك بما يسهم في خدمة وتلبية احتياجات المشروعات الصناعية الحالية والجاري تنفيذها والمتوقع تنفيذها خلال العشرين عاماً القادمة، وفي مقدمتها المشروعات الخاصة بالهيدروجين الأخضر.

كما تم توقيع اتفاقية إطارية للتعاون بهدف إدراج مشروعات شركة سكاتك النرويجية في مجال الطاقة المتجددة ضمن محور الطاقة بالبرنامج؛ فضلاً عن توقيع اتفاقية بين شركتي مصر للألومنيوم وسكاتك النرويجية، لشراء الطاقة وإنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1 جيجاوات بإجمالي استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ 650 مليون دولار أمريكي، وذلك لتوفير الطاقة النظيفة لمجمع الألومنيوم بنجع حمادي، وهو أحد مشروعات محور الطاقة ببرنامج «نُوَفِّي».

ويعزز هذا المشروع بشكل كبير قدرة مصنع الألومنيوم في نجع حمادي على تلبية احتياجاته من الطاقة بما يسهم في تحسين الإنتاجية، حيث إن محطة الطاقة الشمسية ستسهم في تقليل التكاليف التشغيلية للمصنع وتعزيز استدامته البيئية، فضلاً عن العمل على استيفاء المواصفات الدولية لقواعد الحد من الانبعاثات الكربونية، وتلبية المتطلبات العالمية لتعزيز المنافسة في الأسواق الدولية، حيث يمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي. ومن المتوقع أن تستفيد شركة مصر للألومنيوم بشكل كبير من هذه المبادرة التي تسهم في توفير أكثر من 40% من احتياجات المصنع من الكهرباء.

مصر تتصدر قارة إفريقيا في مشروعات الطاقة الشمسية

تصدرت مصر قارة إفريقيا في مشروعات الطاقة الشمسية خلال عام 2024 بدعم استثمارات كبرى في هذا المجال، وفق تقرير المجلس العالمي للطاقة الشمسية الصادر الخميس الماضي.

وفقاً للتقرير، فقد أنشأت وحدات بقدرة إنتاجية 700 ميجاوات في عام 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مشروعين ضخمين في هذا القطاع، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن جنوب إفريقيا، التي أضافت 1108 ميجاوات في 2024، قد انخفض إنتاجها بنسبة 33٪ مقارنة بعام 2023.

وأكد التقرير أن قطاع الطاقة الشمسية في إفريقيا يحقق تقدماً كبيراً، واحتلت مصر مكانة بارزة حيث شهدت نمواً ملحوظاً في القطاع خلال السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن هذا النمو يُعزى إلى المشاريع الضخمة للطاقة الشمسية التي بدأت في مصر، مثل مشروع بنبان للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر المشاريع في العالم.

بحسب التقرير، أصبح مشروع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان أحد أهم المشاريع على مستوى العالم، وهو مثال يُحتذى به في استخدام الطاقة الشمسية بشكل واسع النطاق، ما يعكس التزامها بتحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة. وتسعى مصر إلى جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة لتحقيق أهدافها الطموحة، لتكون واحدة من القوى الكبرى في مجال الطاقة الشمسية في إفريقيا والعالم.

على رأسها مصر.. وزير الطاقة الأمريكي يُؤكد التعاون في مجال الطاقة مع الدول الإفريقية

استعرض كريس رايت، وزير الطاقة الأمريكي، خلال فعاليات أسبوع سيراويك 2025 بمدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية، سبل دعم الإدارة الأمريكية للدول الإفريقية لتحقيق الاستفادة الكاملة من مصادر الطاقة الحالية لديها، وضمان التحول العادل للطاقة دون الإخلال بأمن الطاقة في تلك الدول.

وأكد التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم الفني ونقل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الطاقة للارتقاء والنهوض بصناعة الطاقة، لافتاً إلى خطط الولايات المتحدة لتقديم الدعم وتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع الدول الإفريقية وعلى رأسها مصر.

ومن جانبه، استعرض المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، جهود قطاع الطاقة في مصر لجذب الاستثمارات وتسريع وتيرة أنشطة وعمليات الحفر والاستكشاف وزيادة الإنتاج من خلال إطلاق إستراتيجية إصلاح شاملة للقطاع بهدف معالجة نقص الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد على مصادر الطاقة، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي للبلاد.

زيادة ملحوظة بحجم الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر

كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر قد ارتفع ليبلغ 700 مليار جنيه في السنة المالية السابقة 2024/2023 - المنتهية بنهاية يونيو 2024 -، بمعدل نمو بلغ 5.3٪ متجاوزة بذلك المستهدف والمقدر بنحو 600 مليار جنيه بنسبة تنفيذ 116٪، ولتزيد نسبتها من إجمالي الاستثمارات الكلية لتبلغ نحو 43% مقارنة بنسبة مستهدفة قدرها 36٪ في مشروع خطة السنة المالية المذكورة.

وأكدت أن الزيادة الملحوظة في الاستثمارات الخاصة استطاعت تعويض الانخفاض المحقق في إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة، تأكيدًا لتوجه الدولة لتعزيز مجالات النشاط للاستثمارات الخاصة، اتساقًا مع وثيقة سياسة ملكية الدولة.

نمو الاقتصاد المصري بـ 4٪ في العام المالي الجاري 2025/2024

قالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إنه رغم التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد المصري في الفترات الماضية، إلا أنه يشهد تحسنًا ملحوظًا في العديد من القطاعات، بخاصة على صعيد النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام المالي الجاري 2025/2024، والذي جاء مدفوعًا بقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والنقل، والتخزين، متوقعة أن يحقق الاقتصاد المصري نموًا بنسبة 4٪ خلال العام المالي الجاري.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب لمناقشة مستهدفات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المنقضي 2024/2023.

وأوضحت المشاط أن الوزارة تعمل على وضع السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، والتي تضم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية التنمية الصناعية، والتنمية البشرية، وريادة الأعمال، وغيرها من القطاعات، من أجل دفع جهود التنمية الاقتصادية، ووضع مستهدفات موحدة تعكس رؤية مصر 2030 وبرنامج عمل الحكومة المصرية.

تنمية المشروعات يدعم مشروعات المرأة بتمويلات بقيمة 17.4 مليار جنيه خلال 10 سنوات

قال باسل رحمي، رئيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إن الجهاز، بدعم من القيادة السياسية وتنفيذًا لتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز، قد ضخ تمويلات بلغت 17.4 مليار جنيه لمشروعات المرأة خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى نهاية ديسمبر 2024 (10 سنوات).

وأوضح رحمي أن هذه التمويلات مولت نحو 908 ألف مشروع صغير ومتناهٍ الصغر بنسبة 45٪ من إجمالي عدد المشروعات التي مولها الجهاز خلال هذه الفترة. كما وفرت تلك التمويلات حوالي 1.2 مليون فرصة عمل خلال الفترة نفسها، فضلاً عن يوميات العمل التي أتيحت للمرأة

من خلال مشروعات التنمية المجتمعية، والتي بلغت نحو 18.7 مليون يومية عمل.

وأشار رحمي إلى أن 30٪ من خدمات التسويق خلال ذات الفترة تم توجيهها لمشروعات المرأة، بينما تم تدريب نحو 49 ألف متدربة على تطوير مهارات ريادة الأعمال.

وأكد رحمي حرص الجهاز على إتاحة وتيسير مختلف أوجه الدعم للمرأة، باعتبار أن تمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وتعظيم دورها في المجتمع هو أحد محاور إستراتيجية جهاز تنمية المشروعات، حيث يهدف الجهاز إلى تشجيعها على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مستقرة ومنتجة ومربحة وقابلة للتوسع، بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي لها ولأسرتها.

حماية المنافسة يعلن بدء استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات متابعة الأسواق

كشف الدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، عن بدء استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات متابعة الأسواق والتدقيق الاقتصادي وتحليل البيانات من قبل الجهاز، مما يسهم في رصد اتجاهات الأسعار وضبط المخالفات.

جاء ذلك خلال مشاركته في فعاليات مؤتمر تبادل خبرات المنافسة، الذي أُقيم في مدينة هونغ كونغ بالصين، احتفالًا بالذكرى السنوية العاشرة لتطبيق قانون حماية المنافسة في المدينة.

وأكد أن تطبيق سياسات المنافسة يعمل على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وإزالة عوائق دخول الأسواق والتوسع فيها، وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنحها الفرص لدخول مختلف الأسواق والقطاعات والتوسع فيها، مع مواجهة عمليات الاستحواذ المُضرة، والتي تؤثر بالسلب على الأسواق.

كما استعرض رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية عددًا من القضايا التي عمل عليها الجهاز خلال الفترة الماضية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاعات الصحة والتعليم والمواد الغذائية، وكيف توصلت الفرق الفنية بالجهاز إلى ضبط المخالفات في تلك الأسواق باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

مصر تقفز 70 مركزًا في مؤشر النظام البيئي العالمي لريادة الأعمال بين عامي 2020 و2024

قفزت مصر، وفقًا لمؤشر النظام البيئي العالمي لريادة الأعمال، من المركز 81 إلى المركز 11 عالميًا ما بين عامي 2020 و2024.

جاء ذلك في تقرير ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر والعالم لعام 2025، والذي يستعرض مؤشرات ريادة الأعمال في مصر والعالم، وحجم التمويلات الممنوحة للشركات الناشئة حول العالم.

وجاءت مصر في المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا، والخامسة في نفس المؤشر إفريقيًا، والثامنة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في عام 2024، جاءت ثلاث مدن مصرية من بين أهم 1000 مدينة في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة، وهذه المدن هي القاهرة والإسكندرية والمنصورة.

وفقًا لتقرير رأس المال المخاطر لعام 2024، جاءت مصر في المرتبة الأولى إفريقيًا والثالثة على مستوى الشرق الأوسط من حيث قيمة التمويل وعدد الصفقات، فيما جاءت مدينة القاهرة ضمن أفضل 100 مدينة عالميًا للشركات الناشئة بتقدمها 27 مركزًا، والثانية إفريقيًا في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة خلال عام 2024. كما حلت مصر الأولى إفريقيًا في تكنولوجيا الأغذية والنقل والبرمجيات والبيانات والتسويق والمبيعات.

وفقًا للتقرير، بلغ عدد الشركات الناشئة في مصر نحو 2118 شركة، وفرت ما يزيد على 50 ألف فرصة عمل. وكشف التقرير عن أن القيمة المالية للنظام البيئي للشركات الناشئة تزيد على 8 مليارات دولار.

إقليميًا

بورصة الكويت تغلق على انخفاض

استجاب عدد من أسواق المال الخليجية لهبوط مؤشرات سوق المال الأمريكي الذي شهده الأسبوع الماضي على خلفية تصاعد حدة عدم اليقين ومخاوف دخول الولايات المتحدة في حالة ركود مع معاودة ارتفاع التضخم على خلفية إقرار التعريفات الجمركية من قبل إدارة ترامب وغيرها من الإجراءات الاقتصادية.

فقد أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الخميس، على انخفاض مؤشرها العام 89.72 نقطة، بنسبة بلغت 1.12%، ليبلغ مستوى 7907.97 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة 407.5 ملايين سهم، عبر 22316 صفقة نقدية، بقيمة 129.8 مليون دينار كويتي.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 226.17 نقطة، بنسبة بلغت 3.05%، ليبلغ مستوى 7199 نقطة، من خلال تداول 312.4 مليون سهم، عبر 14091 صفقة نقدية، بقيمة 92 مليون دينار.

كما انخفض مؤشر السوق الأول 59.66 نقطة، بنسبة بلغت 0.70%، ليبلغ مستوى 8475.87 نقطة، من خلال تداول 95 مليون سهم، عبر 8225 صفقة، بقيمة 37.7 مليون دينار.

مؤشر سوق الأسهم السعودية يغلق مرتفعًا عند مستوى 11725.88 نقطة

كما أغلق مؤشر الأسهم السعودية الرئيسي الخميس مرتفعًا 20.95 نقطة ليقفل عند مستوى 11725.88 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 6.2 مليارات ريال.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة -وفق النشرة الاقتصادية اليومية لوكالة الأنباء السعودية لسوق الأسهم السعودية- 270 مليون سهم، سجلت فيها أسهم 141 شركة ارتفاعًا في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 94 شركة على تراجع.

وكانت أسهم شركات رسن، والكيميائية، والأبحاث والإعلام، ومجموعة إم بي سي، والخدمات الأرضية الأكثر ارتفاعًا، أما أسهم شركات نايس ون، والبحري، والأندلس، والأسماك، وجاهز الأكثر انخفاضًا في التعاملات، حيث تراوحت نسب الارتفاع والانخفاض ما بين 9.87% و 4.99%..

فيما كانت أسهم شركات الباحة، وأرامكو السعودية، وأمريكانا، ورسن، وشمس هي الأكثر نشاطًا بالكمية، كما كانت أسهم شركات رسن، وأرامكو السعودية، والراجحي، والإنماء، و»إس تي سي» هي الأكثر نشاطًا في القيمة.

وأغلق مؤشر الأسهم السعودية الموازية (نمو) اليوم منخفضًا 37.56 نقطة ليقفل عند مستوى 31315.85 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 29 مليون ريال، وبلغت كمية الأسهم المتداولة 2.7 مليون سهم.

المركزي الإيراني: نمو الاقتصاد بنسبة 3.7% خلال 9 أشهر

أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني أن اقتصاد البلاد شهد نموًا بنسبة 3.7% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الحالي (20 مارس - 20 ديسمبر 2024)، وفقًا لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية.

وقال محمد رضا فرزين، مشيرًا إلى النمو الاقتصادي المستقر والمستمر للبلاد: «شهد اقتصاد البلاد نموًا بنسبة 3.7% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وهو معدل نمو مناسب ومقبول مقارنةً بالمتوسط العالمي ودول المنطقة».

وقارن فرزين معدل النمو الاقتصادي الإيراني بالدول الأخرى، قائلًا: «لا تزال الصين والهند المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي العالمي، بينما شهدت الدول الأوروبية معدلات نمو

منخفضة لسنوات. يُعد معدل النمو الاقتصادي الإيراني البالغ 3.7%، مقارنةً بدول إقليمية مثل تركيا (2.8%)، والمملكة العربية السعودية (1.4%)، وباكستان (2.5%)، والعراق (1.4%)، ومتوسط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (2.4%)، جيدًا ومقبولًا نسبيًا».

وأكد أن معدل النمو البالغ 3.7%، وإن كان مُرضيًا، إلا أنه لا يزال أقل من معدل النمو المستهدف البالغ 8%، ويجب بذل الجهود لتحقيقه. وأضاف: «نأمل أن تتحسن أرقام معدل النمو في الربع الأخير من العام».

وأوضح فرزين أيضًا أنه على الرغم من الانخفاض الطفيف في النمو خلال الصيف، فقد شهد النمو الاقتصادي انتعاشًا في الخريف في مختلف القطاعات.

موديز: 4.8% نمو اقتصاد الإمارات في 2025

توقعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، في تقرير جديد، أن ينمو اقتصاد دولة الإمارات بنسبة 4.8% للعام الجاري، مدفوعًا بالقطاعات غير الهيدروكربونية مثل البناء والنقل والضيافة. كما تدعم السياحة والنمو السكاني، بالإضافة إلى الطفرة العقارية المستمرة، وخاصة في دبي، شركات بناء المساكن والمرافق ومشغلي الاتصالات.

أشارت موديز إلى أن سوق العقارات في الإمارات لا يزال قويًا، متوقعة استمرار الأداء الصحي لسوقي العقارات السكنية في أبوظبي ودبي على مدى الأشهر 12 إلى 18 المقبلة، وأن تكون ارتفاعات الأسعار معتدلة. ويرجع ذلك إلى تدفق المغتربين والعاملين عن بُعد إلى دبي، بفضل التحسينات التي طرأت على نظام التأشيرات في دولة الإمارات، ومعنويات السوق الإيجابية التي تولد الطلب من المستثمرين المحليين والدوليين، وتعافي الاستهلاك المحلي مدفوعًا جزئيًا بأسعار النفط الداعمة وبعض النقص في المعروض من المساكن.

ووفقًا لتقرير تحت عنوان: «الاقتصاد ونماذج الأعمال تدعم جودة الائتمان للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من الأوضاع الجيوسياسية»، فإن العديد من شركات دول المجلس المصنفة تتمتع بجودة ائتمانية قوية بفضل الظروف الاقتصادية والتشغيلية السليمة.

موديز: ازدهار التمويل الإسلامي في 2025

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن يظل الطلب على التمويل الإسلامي قويًا خلال عام 2025، مدفوعًا بالزخم الاقتصادي في دول الخليج وجنوب شرق آسيا. وفقًا للتقرير، من المرجح أن يتراجع حجم إصدارات الصكوك خلال العام الحالي إلى ما بين 210-220 مليار ريال سعودي، بعد تسجيل مستويات قياسية في عام 2024.

أشار التقرير إلى أن إمكانية نمو الصكوك الخضراء والمستدامة لا تزال قائمة، على الرغم من انخفاض الإصدارات في عام 2024، وذلك بعد الزخم القوي الذي شوهد في عام 2023.

جدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية لا تزال أكبر سوق للتمويل الإسلامي، تليها ماليزيا والإمارات. كما أن الإصدارات العامة في سوق الصكوك هي إصدارات إسلامية بوجه عام، حيث يشهد السوق تراجعًا في الإصدارات السيادية، وخاصة من الأسواق الرئيسية في المملكة العربية السعودية وماليزيا.

قال التقرير إن المملكة العربية السعودية قامت في عام 2024 بإعادة تمويل مسبق لعدد من الاستحقاقات القادمة في عامي 2026 و2027، متوقعًا أن يبلغ استحقاق الصكوك في عام 2025 حوالي 4 مليارات دولار فقط. كما توقع التقرير متوسط أسعار النفط عند حوالي 75 دولارًا للبرميل في عام 2025.

عالميًا

• أمريكا

سام جوستين لـ«ذا نيشن»: إدارة ترامب تخطط للتلاعب بالبيانات الاقتصادية الأمريكية لخداع الرأي العام

نشرت صحيفة ذا نيشن تقريرًا للكاتب سام جوستين يحذر فيه من نوايا إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للتلاعب بالبيانات الاقتصادية الرسمية وإخفاء التأثير الحقيقي لتخفيضاته الضريبية الضخمة والتقليصات الحادة في الميزانية الفيدرالية.

ووفقًا لما نقلته الصحيفة عن إريكا جروشن، الرئيسة السابقة لمكتب إحصاءات العمل الأمريكي، فقد تم حل اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية الفيدرالية (FESAC) بشكل مفاجئ، مما يعد خطوة جديدة في «هجوم ترامب على الشفافية والخبرة في رسم السياسات العامة». وأعربت جروشن عن خيبة أملها قائلة: «إلغاء لجنة استشارية مثل هذه يشير إلى نية متعمدة لجعل الحكومة أقل شفافية.»

كما نقلت الصحيفة عن ديفيد ويلكوكس، الرئيس السابق للجنة FESAC، تحذيره من أن أي تلاعب ببيانات الحكومة الفيدرالية قد «يقوض الثقة في الإحصاءات الاقتصادية الأمريكية، ويطبع فكرة أن السياسيين يمكنهم التحكم في صياغة البيانات لخدمة أجنداتهم الحزبية».

ووفقًا للتقرير، تخطط إدارة ترامب لتغيير منهجية احتساب الناتج المحلي الإجمالي بإزالة الإنفاق الحكومي من المعادلة، وهي خطوة من شأنها تقليل الانعكاسات السلبية الناتجة عن تسريح آلاف الموظفين الفيدراليين وخفض الميزانية الفيدرالية، مما قد «يضلل الجمهور حول الأداء الحقيقي للاقتصاد».

كما أشار التقرير إلى أن الجمهوريين يعتزمون تنفيذ حيلة محاسبية غير مسبوقة لتبرير التخفيضات الضريبية المقترحة بقيمة 4 تريليونات دولار دون الاعتراف بتكلفتها الحقيقية على العجز الفيدرالي. ووفقًا لما ذكره بوبي كوجان، مدير السياسة المالية الفيدرالية بمركز التقدم الأمريكي، فإن الجمهوريين يسعون إلى «إخفاء التكاليف الحقيقية لسياساتهم الضريبية لتجنب الغضب الشعبي».

واختتمت الصحيفة تقريرها بتحذير من أن «التلاعب بالأرقام الاقتصادية والتلاعب بالموازنات قد يصبح المعيار الجديد في واشنطن، مما يعرض الاقتصاد الأمريكي للخطر على المدى البعيد».

البيت الأبيض ينفي مخاوف الركود وسط تراجع الأسواق وتشاؤم المستهلكين

نفى «كيفن هاسيت» المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المخاوف المتزايدة بشأن دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، رغم البيانات التي تشير إلى تراجع ثقة المستهلكين وهبوط الأسواق المالية، وأظهرت مسوحات الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أن الأسر الأمريكية أصبحت أكثر تشاؤمًا بشأن أوضاعها المالية، في وقت انخفض فيه مؤشر S&P 500 بنسبة 2.7% وناسداك بنسبة 4%، مسجلين أدنى مستوياتهما منذ سبتمبر 2024.

ويعزو الاقتصاديون هذا التراجع إلى عدم اليقين بشأن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على الصين وكندا والمكسيك، وسط تحذيرات من أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تباطؤ النمو وارتفاع التضخم، وأكد بنك جولدمان ساكس أنه قام بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي لعام 2025 نتيجة لتداعيات هذه التعريفات.

ورغم هذا القلق، أصر البيت الأبيض على أن التخفيضات الضريبية القادمة ستدعم الاقتصاد، مع توقعات بأن تؤدي إلى زيادة الاستثمار والأجور بحلول الربع الثاني من العام 2025، لكن المستثمرين ما زالوا حذرين، وسط مؤشرات على أن الضرائب المرتفعة والتعريفات الجمركية قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، مما يزيد من مخاوف الأسواق والمستهلكين على حد سواء.

الأسواق الأمريكية تواصل التراجع وسط مخاوف اقتصادية وتصعيد في الرسوم الجمركية

شهدت الأسواق المالية الأمريكية أكبر موجة بيع في الأشهر الأخيرة، حيث انخفض مؤشرS&P 500 بنسبة 0.76% وداو جونز بنسبة 1.14%، بينما تراجع ناسداك بنسبة 0.18%، مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن تأثيرات السياسات التجارية للرئيس دونالد ترامب، وجاء هذا التراجع بعد إعلان ترامب مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم الكندية إلى 50%، ما زاد من مخاوف المستثمرين بشأن ركود اقتصادي محتمل، وأدى هذا الإعلان إلى خسائر فادحة في الأسواق، حيث فقد مؤشر S&P 500 أكثر من 4 تريليونات دولار من قيمته منذ أعلى مستوياته في فبراير.

وفي الوقت ذاته، أظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية ارتفاع فرص العمل إلى 7.74 مليون وظيفة في يناير، إلا أن بعض الشركات الكبرى أصدرت تحذيرات بشأن تراجع أرباحها المستقبلية، حيث هبطت أسهم Kohl's بنسبة 24.1% ودلتا إيرلاينز بنسبة 7.3% بعد إعلان توقعات سلبية للأرباح، ويرى المحللون أن التقلبات المستمرة تعكس حالة عدم اليقين في السياسات الاقتصادية، حيث يترقب المستثمرون بيانات التضخم القادمة لفهم مدى تأثير الرسوم الجمركية على الأسعار والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض قد وصل بمؤشرات سوق الأوراق المالية الأمريكي إلى مستويات لم تصل إليها منذ سبتمبر 2024، إلا أن تلك المؤشرات بدأت بالتعافي خلال يومي عمل 14 & 17 مارس، حيث ارتفع مؤشر S&P 500 من أدنى نقطة وصل إليها والتي بلغت 5519 نقطة يوم 13 مارس 2025، ليصعد خلال يومي عمل 14 & 17 مارس بمقدار 154 نقطة اي حوالى 2.78%، مؤشر الداون جونز هو الأخر ارتد من أدنى نقطة وصل إليها منذ سبتمبر 2024 والتي بلغت 40944 نقطة ليصعد خلال يومي عمل 14 & 17 مارس ويصل إلى 41882 الف نقطة (حتى توقيت اعداد نشرتنا) محققا ارتفاع بنسبة 945 نقطة أي حوالى 2.31%.

«سيتي غروب» يخفض تصنيف الأسهم الأميركية ويرفع الصينية وسط تباين اقتصادي

في خطوة تعكس التباين المتزايد بين أكبر اقتصادين في العالم، خفض «سيتي غروب» تصنيفه للأسهم الأميركية من «شراء» إلى «احتفاظ»، بينما رفع تصنيف الأسهم الصينية إلى «شراء»، مشيراً إلى فرص نمو قوية في السوق الصيني.

وجاء القرار في ظل تراجع مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 4.5% منذ بداية العام 2025، مقابل ارتفاع مؤشر الأسهم الصينية في هونغ كونغ بنسبة 20%، وأرجع خبراء البنك هذا التراجع إلى المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأميركي وقرارات خفض الإنفاق وزيادة الرسوم الجمركية من قبل إدارة الرئيس دونالد ترامب، بينما عززت الصين مكانتها بفضل نجاحات شركاتها التكنولوجية مثل «ديب سيك» والدعم الحكومي القوي لهذا القطاع.

كما أشار البنك إلى تحول المستثمرين نحو الأسواق الأوروبية، خاصة ألمانيا، مع توقعات بزيادة الحوافز المالية في منطقة اليورو، ما قد يعيد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في الأشهر المقبلة.

ترامب يراهن على التعريفات الجمركية رغم مخاطر الركود الاقتصادي

يواصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعريفاته الجمركية على كندا، المكسيك، الصين، والاتحاد الأوروبي، في محاولة لإعادة إحياء قطاع التصنيع الأمريكي، رغم تحذيرات الاقتصاديين من احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود اقتصادي.

وبينما يعترف ترامب بإمكانية تباطؤ النمو نتيجة لهذه السياسات، فإنه يصر على أن «اضطرابًا اقتصاديًا مؤقتًا» هو ثمن مقبول لتحقيق الاستقلال الصناعي. غير أن التجربة السابقة مع التعريفات الجمركية على الفولاذ والألمنيوم في 2018 أظهرت زيادة مؤقتة في الوظائف، يقابلها فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في القطاعات المعتمدة على الواردات.

إضافة إلى ذلك، فرضت أوروبا وكندا تعريفات انتقامية تستهدف صناعات حساسة سياسيًا مثل البوربون والدراجات النارية، ما يزيد الضغط على المناطق المؤيدة لترامب، ويتمسك ترامب بموقفه بأن التعريفات توفر إيرادات إضافية للخزانة الأمريكية، لكنه يتجاهل أن الحكومة دفعت مليارات الدولارات لدعم المزارعين المتضررين من السياسات الانتقامية للصين، وفي ظل تباطؤ تنفيذ مشروعات إنتاج أشباه الموصلات في الولايات المتحدة، وتزايد الاعتماد على تايوان، يبقى التساؤل الأهم: هل سيتحمل الأمريكيون هذا العبء الاقتصادي حتى تتحقق وعود ترامب؟ .

النفط يتراجع وسط مخاوف اقتصادية واضطرابات في التوازن بين العرض والطلب

تراجعت أسعار النفط يوم الخميس الموافق 13 مارس 2025، بعد ارتفاعها في الجلسة السابقة، حيث أثرت المخاوف الاقتصادية الناجمة عن الحروب التجارية والتوقعات المتباينة بشأن العرض والطلب على الأسواق. انخفض خام برنت بمقدار 30 سنتًا ليصل إلى 70.65 دولارًا للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط إلى 67.37 دولارًا.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) انخفاضًا غير متوقع في مخزونات البنزين الأمريكية بمقدار 5.7 مليون برميل، مما عزز التوقعات بارتفاع موسمي في الطلب، ومع ذلك أثرت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا على معنويات المستثمرين، حيث هدد الرئيس دونالد ترامب بفرض تعريفات جمركية جديدة، مما زاد المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

في المقابل، أشار بنك سيتي إلى توقعات بانخفاض خام برنت إلى 60 دولارًا للبرميل بحلول النصف الثاني من عام 2025، بسبب توقعات بتجاوز العرض للطلب بمقدار 600 ألف برميل يوميًا، وفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) ، وفي الوقت نفسه سجل إنتاج أوبك+ ارتفاعًا ملحوظًا بقيادة كازاخستان، مما يعكس صعوبة التزام المجموعة بقيود الإنتاج، وفي ظل ضعف الطلب على وقود الطائرات وتباطؤ حركة المسافرين في الولايات المتحدة، يبقى سوق النفط في حالة عدم يقين، مع استمرار البيانات العالمية القوية في الحد من التراجع الحاد للأسعار.

مارك كارني: الخبير الاقتصادي الذي سيقود كندا في مواجهة ترامب

تولى مارك كارني، المصرفي المخضرم وحاكم البنك المركزي السابق، منصب رئيس وزراء كندا ليكون أول شخص في تاريخ البلاد يتولى المنصب دون أن يكون عضوًا في البرلمان. يأتي ذلك وسط تحديات اقتصادية كبرى، أبرزها تصعيد الرسوم الجمركية من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

كارني، البالغ من العمر 59 عامًا، يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الأزمات المالية، حيث شغل سابقًا منصب حاكم بنك كندا وبنك إنجلترا، وقاد جهودًا حاسمة خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة بريكست في بريطانيا،

في خطابه بعد فوزه بقيادة الحزب الليبرالي، أكد كارني أن حكومته لن تخضع لضغوط ترامب التجارية، مشددًا على أن كندا سترد بقوة على الرسوم الأمريكية، التي تهدد اقتصادها القائم على التصدير. ووصف ترامب بأنه «متنمر اقتصادي» يسعى للسيطرة على موارد كندا ومياهها وأراضيها.

ورغم أن كارني ليس شخصية سياسية تقليدية، إلا أن خبرته في الاقتصاد والتمويل تجعله خيارًا مثاليًا لقيادة كندا في هذه المرحلة المضطربة. ومع ذلك، يواجه تحديًا كبيرًا في كسب تأييد الناخبين، حيث يرى بعض المراقبين أنه «تقني ممل» يفتقر إلى الكاريزما السياسية، مما قد يمنحه ميزة الاستقرار في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية، لكنه قد يواجه صعوبة في بناء قاعدة شعبية قوية قبل الانتخابات العامة المقبلة.

• أوروبا

رئيس البنك المركزي الألماني: الرسوم الجمركية الأمريكية قد تدفع ألمانيا إلى ركود جديد

حذر رئيس البنك المركزي الألماني، يواخيم ناجل، من أن الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الواردات قد تدفع أكبر اقتصاد في أوروبا إلى ركود جديد خلال عام 2025، بعد أن انكمش

الاقتصاد الألماني لعامين متتاليين.

وقال «ناجل» في مقابلة مع BBC إن ألمانيا قد تشهد ركودًا اقتصاديًا في حال استمرار السياسات الحمائية الأمريكية، بينما تشير التوقعات الحالية إلى نمو ضعيف بنسبة 0.2% فقط في حال عدم فرض المزيد من الرسوم، كما وصف ناجل سياسة الرئيس دونالد ترامب التجارية بأنها «اقتصاد من الماضي»، مشددًا على أن «الجميع خاسرون» في الحروب التجارية.

وفي مواجهة الرسوم الأمريكية التي بلغت 25% على جميع واردات الصلب، قرر الاتحاد الأوروبي الرد بفرض تعريفات جمركية على عدد من المنتجات الأمريكية اعتبارًا من 1 أبريل 2025.

وأشار ناجل إلى أن قطاع الصادرات الألماني، خصوصًا صناعة السيارات، قد يكون الأكثر تضررًا من هذه الإجراءات، مؤكدًا أن الاقتصاد الألماني لا يزال يتمتع بأساس قوي بفضل الشركات المتوسطة والصغيرة.

من ناحية أخرى، حذر اتحاد التجارة الخارجية الألماني (BGA) من أن المستهلكين الألمان سيدفعون أسعارًا أعلى مقابل المنتجات الأمريكية مثل عصير البرتقال، الويسكي، وزبدة الفول السوداني نتيجة للرسوم الانتقامية.

في ظل هذه التطورات، يرى المراقبون أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا قد تؤدي إلى ركود اقتصادي أوسع نطاقًا، مع تصاعد المخاوف بشأن استقرار الأسواق العالمية.

الاقتصاد البريطاني يتراجع بشكل غير متوقع في يناير وسط ضغوط حكومية

سجل الاقتصاد البريطاني انكماشًا غير متوقع بنسبة 0.1% في يناير 2025، بعد نموه بنسبة 0.4% في ديسمبر2024 ، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية. ويأتي هذا التراجع بمثابة ضربة جديدة لحكومة حزب العمال بقيادة رئيس الوزراء كير ستارمر، الذي جعل من نمو الاقتصاد أولوية منذ فوزه في الانتخابات العامة.

ومن المتوقع أن تعلن وزيرة المالية راشيل ريفز عن تخفيضات بمليارات الجنيهات في الإنفاق الحكومي، تشمل الرعاية الاجتماعية، ضمن بيان الربيع الاقتصادي في 26 مارس، يأتي ذلك وسط مخاوف من تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الواردات، والتي تزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي في بريطانيا.

ويُعزى هذا التراجع إلى ضعف قطاع الإنتاج، رغم استمرار نمو قطاع الخدمات، مدفوعًا بزيادة الإنفاق على الأغذية والمشروبات المنزلية. وبينما تعوّل الحكومة على استثمارات البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد، يواجه الاقتصاد البريطاني مخاطر عالمية متزايدة، أبرزها تداعيات الحرب في أوكرانيا والتوترات التجارية مع الولايات

صندوق النقد الدولي يدعو إلى إصلاحات ضريبية لدعم نمو الاقتصاد النيوزيلندي

أكد صندوق النقد الدولي (IMF) في تقريره السنوي أن نيوزيلندا بحاجة إلى إصلاحات مالية وضريبية شاملة لتعزيز النمو الاقتصادي، محذرًا من التحديات المتزايدة في سوق الإسكان والضغوط المالية الناتجة عن الشيخوخة السكانية.

وتوقع التقرير أن ينمو الاقتصاد النيوزيلندي بنسبة 1.4% في عام 2025، مع تسارع النمو إلى 2.7% في 2026، مشيرًا إلى أهمية تبني إصلاحات هيكلية لمعالجة العجز المالي وزيادة الإنتاجية، وشدد التقرير على ضرورة تحرير سوق الأراضي وتحفيز الاستخدام الفعّال لها، إلى جانب تعزيز البنية التحتية، كعوامل رئيسية لدعم سوق الإسكان. كما أوصى بإدخال ضرائب جديدة، مثل ضريبة أرباح رأس المال وضريبة على قيمة الأراضي، لتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية.

وفي ظل هذه التحديات، دعا الصندوق إلى بدء حوار وطني حول تكاليف المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، لضمان توزيع عادل للأعباء المالية بين الأجيال وضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل.

• آسيا

انخفاض الأسعار في الصين: مخاوف من دوامة انكماشية تهدد الاقتصاد

سجلت الصين انخفاضًا في مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.7% في فبراير 2025، وهو التراجع الأول منذ 13 شهرًا، ما يعكس ضعف الطلب المحلي وتأثير التوقيت المبكر لرأس السنة القمرية. يأتي ذلك في ظل ضغوط تواجهها الحكومة الصينية لتحفيز الإنفاق الداخلي وسط تباطؤ اقتصادي متزايد.

وأرجعت السلطات هذا التراجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية: تأثير عطلة رأس السنة القمرية، زيادة إنتاج المحاصيل بسبب تحسن الطقس، وعروض التخفيضات من شركات السيارات لتعزيز المبيعات. في الوقت ذاته، انخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 2.2%، مما زاد من الضغوط على الشركات لخفض التكاليف.

يواجه الاقتصاد الصيني تحديات أخرى، منها أزمة قطاع العقارات والحرب التجارية المتصاعدة مع الولايات المتحدة، مما يضعف ثقة المستهلكين. وبينما تعهدت الحكومة بتدابير لدعم سوق العمل والعقارات، تبقى المخاوف قائمة بشأن استقرار الاقتصاد على المدى الطويل .

الصين تعلن استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة.. الذكاء الاصطناعي في قلب التحولات

كشفت الصين عن استراتيجية اقتصادية جديدة تركز على تعزيز الاستثمار الأجنبي وتطوير قطاع الذكاء الاصطناعي، وذلك خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني الـ 14 لنواب الشعب في بكين. وتسعى بكين إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، خاصة في أشباه الموصلات، لمواجهة القيود

الأميركية على تصدير التكنولوجيا إليها، وفي سياق التوترات التجارية، هدد وزير الخارجية الصيني وانج يي برد «حازم» على رفع الولايات المتحدة التعريفات الجمركية على الواردات الصينية، مؤكداً أن بلاده لن تقبل بسياسات «الكيل بمكيالين».

من ناحية أخرى، تستهدف الصين تحقيق نمو اقتصادي مستقر عند 5% لعام 2025، وفق ما أعلنه رئيس مجلس الدولة لي تشيانج، مشيراً إلى أن بكين لا تزال تساهم بنحو 30% من النمو الاقتصادي العالمي. في المقابل، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني إلى 4.6% لهذا العام، مما يعكس استمرار قدرة ثاني أكبر اقتصاد عالمي على الصمود في مواجهة التحديات الدولية.

الاقتصاد الياباني ينمو 2.2% في الربع الأخير رغم تباطؤ التقديرات

حقق الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 2.2% على أساس سنوي خلال الربع الأخير من عام 2024، وفق البيانات النهائية الصادرة عن الحكومة اليابانية، رغم انخفاض التقديرات السابقة التي كانت تشير إلى نمو بنسبة 2.8%. وسجل الاقتصاد نمواً بنسبة 0.6% على أساس ربع سنوي، متراجعاً قليلاً عن التقدير الأولي البالغ 0.7%.

وعزز الإنفاق الرأسمالي الأداء الاقتصادي بارتفاعه 0.6%، متجاوزاً توقعات المحللين، بينما نما الطلب الخارجي على السلع والخدمات اليابانية بنسبة 0.7%. في المقابل، ظل الطلب الاستهلاكي الخاص مستقراً، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه الاقتصاد الياباني في ظل بيئة اقتصادية عالمية غير مستقرة.

.. معلومة مصورة

«التضخم السنوي في مصر ينخفض لأدنى مستوى له منذ يونيو 2022، حيث بلغت قراءات التضخم السنوي لشهر فبراير 2025 نحو 12.8%، مقارنةً بقراءات ديسمبر 2024 التي سجلت 24.1%. يعود السبب الرئيسي لانخفاض التضخم إلى التغير في شهر الأساس (فبراير 2024). للمزيد من التفاصيل حول أسباب انخفاض التضخم وتوقعاته، يمكنكم الاطلاع على الجزء الثالث من نشرتنا، المخصص للمقالات التحليلية.»

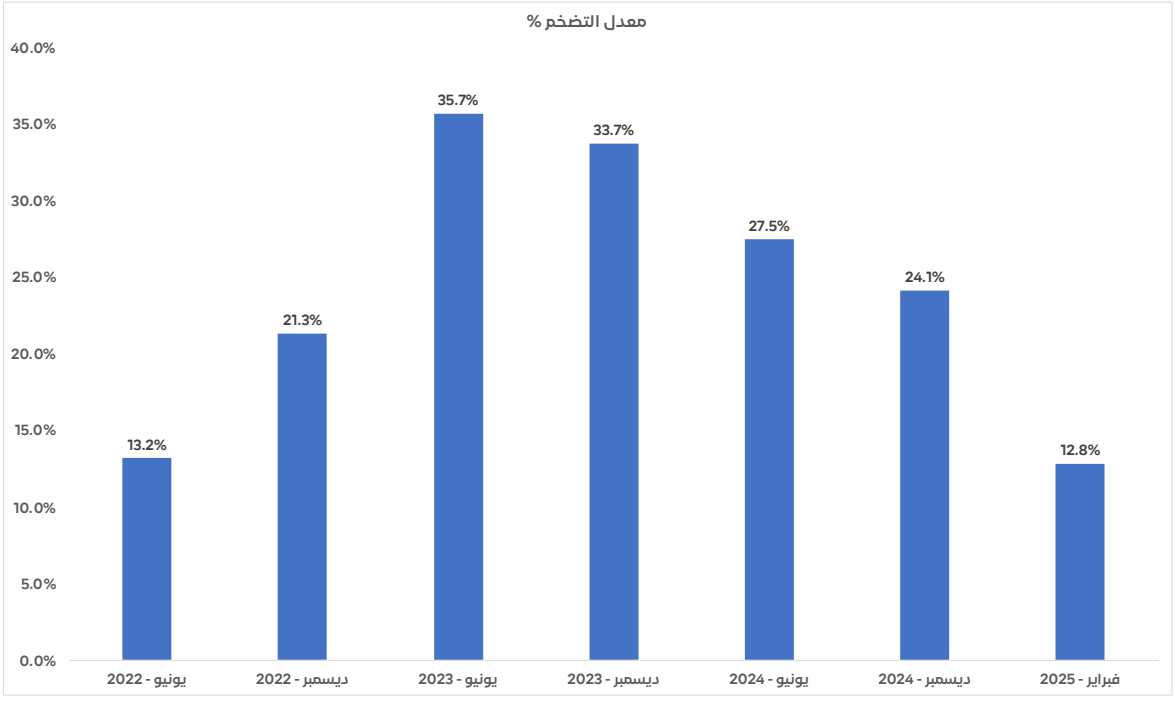

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر

.. مقالات تحليلية

تجديد ثقة بالاقتصاد المصري
صندوق النقد الدولى يكمل المراجعه الرابعة ويقر تمويلا جديدا

دعاء عبد المنعم
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الثلاثاء الموافق 11 مارس 2025 عن اكتمال المراجعة الرابعة برنامج التسهيل الائتماني الممتد والذي يدعم الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تتبناها مصر حاليا بقيمة اجمالية 8 مليار دولار. هذه المراجعة هي الأولى للبرنامج بعد موافقة الصندوق في أبريل الماضي على طلب الحكومة المصرية بزيادة قيمة التمويل الممنوح من 3 مليار دولار إلى 8 مليار دولار، وبالتالي تتيح هذه الموافقة لمصر الحصول على شريحة بقيمة 1.2 مليار دولار وهي الشريحة التي أعلنت مسئولة بعثة الصندوق لمصر «ايفانا هولار» أنها ستصرف لمصر خلال مارس الجاري ، وبصرف هذه الشريحة؛ يصل إجمالي ما حصلت عليه مصر بموجب هذا البرنامج على مدى أربع مراجعات حوالي 3.2 مليار دولار من أصل 8 شرائح وفقا لخطة الصرف والتي تتم بناء على مراجعات دورية حتى نهاية البرنامج في سبتمبر 2026.

ماهي آلية التسهيل الائتماني؟

آلية التسهيل الائتماني هي آلية تهدف إلى تقديم المساعدة للبلدان التي تعاني من اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب معوقات هيكلية أو بطء نمو الناتج المحلي الاجمالي وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات، تدعم هذه الآلية البرامج الاقتصادية الشاملة مع التركيز على السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية على مدار فترة ممتدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن آلية التسهيل الائتماني الممتد هي الآلية ذاتها التي

مولت مصر من خلالها موجتها الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية خلال الفترة من 2016 - 2019 قبل جائحة كورونا بقيمة تمويل بلغت حينها 12 مليار دولار، يوضح جدول رقم (1) المُراجعات السابقة لبرنامج التسهيل المُمدد من جانب صندوق النقد الدولي إلى مصر خلال المراجعات الثلاث السابقة والمراجعة الرابعة التي تم الانتهاء منها.

جدول رقم (1): المراجعات الأربع لبرنامج التسهيل المُمدد من صندوق النقد الدولي إلى مصر:

مراجعة برنامج تسهيل الصندوق المُمدد	القيمة المالية من قبل الصندوق إلى مصر
المراجعة الأولى	1.25 مليار دولار أمريكي
المراجعة الثانية	820 مليون دولار أمريكي
المراجعة الثالثة	820 مليون دولار أمريكي
المراجعة الرابعة	1.2 مليار دولار أمريكي

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2025

تمويل جديد ضمن آلية المرونة والاستدامة

بالإضافة إلى ذلك، وافق صندوق النقد الدولي في اجتماع مجلسه التنفيذي على طلب مصر للحصول على تمويل جديد بموجب آلية المرونة والاستدامة، والذي يتيح لمصر الحصول على تمويل بقيمة 1.3 مليار دولار، وبذلك، تبلغ إجمالي التمويلات الخاصة بالمراجعه الرابعة وآلية المرونة والاستدامة حوالى 2.5

مليـار دولار (1.2 مليـار دولار تمثـل الشـريحة الرابعـه و1.3 مليـار دولار كجـزء مـن اتفـاق جديـد ضمـن آليـة المرونـة والاسـتدامة).

وفقـا لتصريحـات «هـولار» خلال المؤتمـر الصحفـي والبيـان المشـترك الـذي أصرتـه وزارتـا الماليـة والبيئـة؛ فـإن هـذا التمويـل يتضمـن 10 اجـرءات إصلاحيـة تلتـزم بها مصـر خلال عـام ونصف هي مـدة البرنامج، سـيتم صـرف قيمـة التمويـل بموجـب شـرائح وفقـا لمراجعـات سـيتم الاتفـاق عليهـا بيـن الجانبيـن .

خلال الاجتمـاع وافـق المجلـس التنفيـذي للصنـدوق علـى طلـب الجانـب المصـري الخاصـة بإعـادة تقييـم التزاماتهـا الماليـة متوسـطة الأجـل وعليـه تـم تعديـل مسـتهدف الفائـض المالـي الأولـى (الفـارق بيـن الإيـرادات والمصروفـات بعـد اسـتبعاد مصروفـات الديـون مـع اسـتبعاد عائـدات برنامـج التخـارج وفقـا لنتائـج المراجعـة (ليصبـح 4% بـدلا مـن 4.5% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي) خلال السـنة الماليـة المقبلـة 2026/2025 علـى أن يتعافـى إلـى 5% فـي السـنة الماليـة التاليـة لهـا وهـو المسـتهدف الـذي يتماشـى مـع التزامـات الجانـب المصـري الأساسـية.

دور السياسـات الاقتصاديـة المصريـة فـي نجـاح المُراجعـة الرابعـة لإتفـاق التسـهيل الائتمانـي وإقـرار تمويـل جديـد

وفقـا لبيـان الصنـدوق؛ فقـد اتخـذت مصـر إجـراءات حاسـمة خلال العـام الجـاري والتـي تضمنـت تنفيـذ عـدد مـن الإصلاحـات الهيكليـة التـي أشـار إليهـا الصنـدوق بأنهـا بالغـة الأهميـة، بمـا فـي ذلـك

الخطوات التي تم اتخاذها نحو تعزيز الاستقلالية التشغيلية لجهاز حماية المنافسة المصري، بهدف تحسين المنافسة في أسواق المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى اختيار شركة استشارية دولية لإعداد دراسة عن ممارسات الحوكمة ذات الصلة بالبنوك العامة لرفع مستوى الكفاءة وزيادة الشفافية في القطاع المالي.

كما أشاد الصندوق بجهود الجانب المصري نحو تطبيق إصلاحات ذات تأثير بالغ على الاقتصاد الكلي لمعاجلة تغير المناخ، وفي هذا الصدد، من شأن الاتفاق في إطار آلية المرونة والاستدامة أن يدعم أهم الإصلاحات لتعجيل وتيرة خفض انبعاثات الكربون، وتعزيز إدارة المخاطر البيئية، وتقييم آثار خطط الاستثمار على تحقيق القدرة على الصمود.

وفي هذا الصدد؛ صرح «نايجل كلارك»، نائب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالإنابة أنه «منذ مارس 2024، أحرزت السلطات تقدما ملموسا نحو تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادة بناء ثقة السوق برغم البيئة الخارجية المليئة بالتحديات والتي اتسمت بصدمات خارجية مستمرة ومتوالية، بما فيها الصراعات الإقليمية واضطرابات التجارة في البحر الأحمر» .

وأضاف «كلارك» أنه بدت علامات على تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي مع تراجع معدلات التضخم بالتدريج، كما أن احتياطيات النقد الأجنبي في مستويات ملائمة، حقق كذلك ضبط أوضاع المالية العامة تقدما في ظل البرنامج؛ حيث سجلت الحكومة فائضا أوليا بلغ 2.5% من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي (بدون إيرادات التخارج من الأصول المملوكة للدولة) في السنة المالية

المنقضية 2024/2023، إلى جانب تراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

كما كشف بيان الصندوق عن تحسن أداء الدين، حيث توقع انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عقب تطبيق الموجة الرابعة من التسعير العادل للعملة المحلية أمام سلة العملات الأخرى في مارس 2024، على الرغم من وجود فجوات مع سعر الصرف الموازي، وعليه توقع الصندوق بأن ينخفض معدل الدين العام من مستوى 95.5ل% في العام المالي 2023/2022 و 90.9% في العام المالي 2024/2023 لتصل إلى ما دون 90% في العام المالي الحالي 2025/2024 الذي ينتهي بنهاية يونيو 2025، ليسجل 86.6%، هذه المستويات هي مستهدفات خطة إدارة الدين على المدى الكمتوسط التي تتبناها مصر بالتعاون مع الإدارة الفنية لصندوق النقد الدولي.

لكنه أشار «كلارك» في الوقت نفسه إلى تزايد معدل الدين الخارجي خلال العام المالي الجاري 2025/2024 لمستوي 41.8% من الدين المحلي الإجمالي من مستوى 39.9% في السنة المالية السابقة عليها.

وأشاد الصندوق في بيانه بالجهد المصري في هذا الصدد من حيث على تراكمات الطلب على الواردات غير الملباة والتيإذ نجحت الجهود في الانتهاء منها تماما ولم تظهر مجددًا، الأمر الذي يعكس تحسنًا ملحوظًا في إدارة التجارة الخارجية وتوفير العملة الصعبة لتلبية احتياجات المستوردين،

وكفاية احتياطيات النقد الأجنبي الذي سجل 47.4 مليار دولار في فبراير 2025 مقارنة بـ 47.1 مليار في ديسمبر 2024.

مسار برنامج التسهيل الائتماني حتى اكتمال المراجعة الخامسة

«أشار بيان الصندوق إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن ترسم مسار السياسة الاقتصادية بموجب برنامج التسهيل الإئتماني المُمتد حتى إجراء المراجعة الخامسة التي من المقرر أن تكتمل خلال ستة أشهر، وفي ذلك؛ أشار البيان إلى أن تعزيز استدامة المالية العامة يتطلب الفعالية في تعبئة الإيرادات المحلية واعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الدين، بالاضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي وترشيد الحوافز الضريبية وتعزيز الامتثال، إذ تعد كل تلك العوامل ضرورية لإتاحة حيز من المالية العامة للإنفاق على الاحتياجات التنموية والاجتماعية ذات الأولوية.

وفي نفس الوقت، فضمان استدامة القدرة على تحمل الدين يحتم اعتماد استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين، بما في ذلك تعميق سوق الدين المحلي ومواصلة تطويرها، وتحسين الشفافية فيما يخص أنشطة المالية العامة وتعزيز الإشراف على المالية العامة خاصة على الكيانات غير المدرجة في الموازنة وتعجيل التخارج من الأصول المملوكة للدولة.

ولتعزيز القدرة على الصمود والتشجيع على تحقيق نمو ديناميكي شامل للجميع تقوده الصادرات، ذكر البيان أنه يجب انتهاج نموذج اقتصادي جديد دون تحديد طبيعة أو ملامح هذا النموذج، ومن خلال العمل على تقليص بصمة الدولة، وتحقيق

تكافؤ الفرص، والسماح ببلوغ أسعار الطاقة مستويات استرداد التكلفة، ومعالجة قضايا الحوكمة والشفافية، إذ سيمكن ذلك النموذج القطاع الخاص من أن يصبح المحرك الأساسي للنمو.

وفي هذا السياق، أشار الصندوق إلى أن اعتماد نظام سعر الصرف المرن، مرتكزا على نظام قوي لاستهداف التضخم مع ضمان استقلالية البنك المركزي وانتهاج سياسات مالية سليمة، يشكل أداة ضرورية على مستوى السياسات تسمح للاقتصاد بالتكيف في مواجهة الصدمات، وفي الوقت نفسه، فإن تطبيق الإصلاحات المناخية ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي لتلبية حاجة مصر المتزايدة إلى التكيف وتخفيف الآثار سيزيد من تعزيز القدرة على الصمود.

خلال المؤتمر الصحفي لمسؤلة بعثة صندوق النقد إلى مصر؛ أكدت «هولار» أن الصندوق قد لاحظ منذ مارس 2024 تقدمًا ملحوظًا في جهود السلطات المصرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد أشارت «هولار» إلى أن مراجعات الصندوق لآفاق الاقتصاد المصري كشفت عن بدء تراجع التضخم، خاصة في فبراير 2025، وهو ما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة، وأكدت أن هذا التقدم تم تحقيقه على الرغم من التحديات الجيوسياسية الصعبة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الصراعات الإقليمية واضطرابات حركة التجارة في البحر الأحمر.

تحديات الاقتصاد المصري وفقا لرؤية الصندوق

يعتبر التحدي الرئيسي الذي أورده الصندوق هو التوترات الإقليمية ونتائجها الوخيمة خاصة على مسار التجارة بالبحر الأحمر وقناة

السويس والتي قال الصندوق أنها من الممكن أن تفرض مزيدا من الضغوط على إيرادات المالية العامة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستقرار الخارجي، وعلى المستوى المحلي، فإن الإصلاحات اللازمة لأسعار الطاقة والدعم والسياسة الضريبية تنطوي على تكاليف اجتماعية يجب التعامل معها بحذر، وفقا للصندوق.

ختاما؛ فإن إتمام المراجعة الرابعة لبرنامج التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب إقرار التمويل الجديد بموجب آلية المرونة والاستدامة، يمثلان خطوة هامة في مسار تعزيز الاستقرار الاقتصادي في مصر، إذ تؤكد هذه المراجعة على التقدم الكبير الذي حققته الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، رغم التحديات الإقليمية والدولية الصعبة

من خلال هذه الإجراءات الإصلاحية، تسعى مصر إلى تحقيق استدامة مالية واقتصادية طويلة الأمد، مع التركيز على تعزيز القدرة على تحمل الديون وتحقيق نمو شامل يقوده القطاع الخاص، ومع التوقعات الإيجابية بتحسن الاقتصاد الكلي، وتراجع التضخم، وتحسن أداء الدين العام، تبقى التحديات الكبيرة قائمة، خاصة فيما يتعلق بالتحولات الجيوسياسية في المنطقة على الرغم من هذه التحديات، فإن التحركات التي تقوم بها مصر في إطار التعاون مع صندوق النقد الدولي، وكذلك التزامها بالإصلاحات الهيكلية، تضعها في موقع يمكنها من مواجهة الأزمات المستقبلية وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

السياسات النقدية المصرية تنجح في كبح التضخم

نوران جعفر
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت الاقتصادات المتقدمة والناشئة تباطؤًا في معدلات التضخم وإن كانت لا تزال تتجاوز المستويات المستهدفة، يأتي هذا التباطؤ بعد عامين من الارتفاع الحاد في التضخم العالمي، الذي بلغ ذروته عند 8.6% في عام 2022، ثم انخفض إلى 6.7% في عام 2023، ومن المتوقع أن يصل إلى 5.8% في عام 2024، وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وفي مصر، بدأ التضخم أيضًا في الانحسار بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مقتربًا من المعدلات المستهدفة للبنك المركزي المصري، وهي 7% (± 2 نقطة مئوية) بحلول الربع الرابع من عام 2026، و5% (± 2 نقطة مئوية) بحلول الربع الرابع من عام 2028. وقد حقق الاقتصاد المصري خطوات إيجابية في هذا الاتجاه خلال الربع الأخير من العام الماضي والربع الأول من عام 2025، حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في مصر لشهر فبراير 2025 تراجع إلى 12.5%، وهو معدل أسرع من توقعات المحللين.

انخفاض التضخم في فبراير 2025

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين هي أحد المؤشرات الهامة لقياس التضخم، وتعتبر واحدة من أهم المؤشرات الإحصائية والاقتصادية وأكثرها ارتباطا بحياة الأفراد اليومية، بالإضافة إلى أثرها على القرارات التي تُتَخَذ في المجالات الاقتصادية، حيث تعبر عن التغير في مستويات الأسعار للسلع والخدمات في أسواق التجزئة.

جاءت النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 10 مارس 2025، بانخفاض التضخم العام لأسعار المستهلكين عن شهر فبراير 2025 (يشمل السلع والخدمات سريعة التقلب في الأسعار كالفواكه والخضروات والسلع المحددة أسعارها إداريًا كالكهرباء وغيره)، وذلك بمعدل تغير قدره 12.5% لشهر فبراير 2025 على أساس سنوي عن شهر فبراير 2024، مقارنةً بمعدل تضخم 23.2% في يناير 2025 على أساس سنوي ( )، وكان معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية قد سجل 36% خلال نفس الشهر من عام 2024.

ووفقًا للبيان الصحفي الصادر عن البنك المركزي في 10 مارس 2025، لقد انخفض التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين عن شهر فبراير 2025، على أساس سنوي 10% في فبراير 2025 عن فبراير 2024، بعدما وصل 22.6% في يناير 2025 عن يناير 2024 .

انخفض معدل التضخم على أساس سنوي متأثرًا بالأقسام الفرعية التي يحتوي عليها المؤشر، فقد صعد قسم الطعام والمشروبات بنسبة 4.2%، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والخبز بنسبة 7.2%، واللحوم والدواجن 0.9%، والأسماك والمأكولات البحرية 6.3%، والألبان والجبن والبيض 7.9%، والفاكهة 44.1%، والسكر والأغذية السكرية 0.1%، والبن والشاي والكاكاو 9.2%، وذلك بالرغم من انخفاض أسعار الخضراوات 7%، والزيوت والدهون 3.4%.

كما صعد قسم المشروبات الكحولية والدخان بنسبة 26.8%، بسبب ارتفاع أسعار المشروبات الكحولية 18.8%، والدخان 26.8%، وسجل قسم الملابس والأحذية ارتفاعًا قدره 18.1%، وقسم

المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود 17.3%، وقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة 14.3%، وقسم الرعاية الصحية 27%، وسجل قسم النقل والمواصلات 32.4%، وقسم الاتصالات السلكية واللاسلكية 11.5%، وقسم الثقافة والترفيه 20.6%، وقسم التعليم 10%، وقسم المطاعم والفنادق 14.4%، وقسم السلع والخدمات المتنوعة 13.4%.

تفسيرا لما تقدم، فمن أسباب انخفاض معدل التضخم خلال فبراير 2025: تراجع أسعار الخضروات على أساس شهري بنسبة 8.2% بالإضافة إلى ثبات أسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى، وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات الاستهلاك المصاحبة لقدوم شهر رمضان الكريم، بالإضافة إلى تأثير سنة الأساس المقارن بها من العام الماضي (الشهر في عام 2025 عن الشهر المناظر عام 2024) والتي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في معدلات التضخم آنذاك، إلى جانب استقرار أسعار السلع الأساسية، وعرض بعضها بأسعار مخفضة في المجمعات الاستهلاكية بأسعار مخفضة استعدادًا لشهر رمضان.

تطور معدل التضخم الشهري في مصر

في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا عام 2022، بدأ التضخم في الارتفاع الشديد محليا تزامنًا مع ارتفاعه عالميا، وكان أدنى مستوى له منذ ذلك الحين عندما سجل 21.27% في ديسمبر2022 وقد بلغ التضخم ذروته عند 38% في سبتمبر 2023، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية خلال الفترة 2022-2024، من أهمها:

1. وجـود اخـتلالات خارجيـة نتيجـة ارتفـاع الأسـعار العالميـة للمـواد الغذائيـة منـذ عـام 2021، واسـتيراد السـلع بأسـعار مرتفعـة، وخـروج الاسـتثمارات عقـب انـدلاع الصـراع الروسـي الأوكرانـي.

2. اتبـاع إجـراءات ضبـط أوضـاع الماليـة العامـة بهـدف وضـع الديـن علـى مسـار نزولـي وضبـط معـدلات الإنفـاق الحكومـي مـن خلال ترشـيد الدعـم، أدي إلـى ارتفـاع أسـعار بعـض السـلع والخدمـات، وبالتالـي تخطـي التضخـم معدلـه المسـتهدف.

اتخـذت الحكومـة العديـد مـن الإجـراءات ضمـن إطـار ضبـط الأسـعار وخفـض معـدلات التضخـم، فعلـى سـبيل المثـال:

1. مبـادرة تخفيـض أسـعار السـلع الأساسـية: فـي أكتوبـر 2023، أطلقـت الحكومـة مبـادرة لتخفيـض أسـعار 7 سـلع غذائيـة أساسـية بنسـب تتـراوح بيـن 15% و25%، وتشـمل هـذه السـلع: السـكر والزيـت والعـدس والفـول والألبـان والجبـن والمعكرونـة، بالإضافـة إلـى تخفيـض أسـعار الدواجـن والبيـض بنسـبة 15% ( ).

2. رفـع أسـعار الفائـدة: قـام البنـك المركـزي المصـري برفـع أسـعار الفائـدة بمقـدار 800 نقطـة أسـاس خلال العـام الماضـي، حيـث رفعها 200 نقطـة أسـاس فـي فبرايـر 2024، ثـم 600 نقطـة أسـاس فـي مـارس 2024.

3. حزمـة دعـم مـن صنـدوق النقـد الدولـي: فـي مـارس 2024، حصلـت الحكومـة علـى حزمـة دعـم مالـي بقيمـة 8 مليـارات دولار مـن صنـدوق النقـد الدولـي، بهـدف تقليـل عجـز الميزانيـة والسـيطرة علـى

التضخم، ومع ذلك، تتطلب هذه الحزمة خفض الدعم على بعض السلع، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

4. ضبط الأسواق: في ديسمبر 2024، اتخذت لجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع إجراءات لضبط الأسعار في الأسواق، من خلال تشكيل لجان لمراقبة الأسواق بشكل دوري والتأكد من تنفيذ آليات ضبط الأسعار .

وقد أتت جهود السياسة النقدية لضبط الأسعار بثمارها، فقد حقق الرقم القياسي لأسعار المستهلكين انخفاضات متتالية ختامًا بشهر فبراير 2025 في دليل واضح على نجاح السياسات المتبعة.

الشكل رقم (1): تطور مؤشر التضخم الشهري

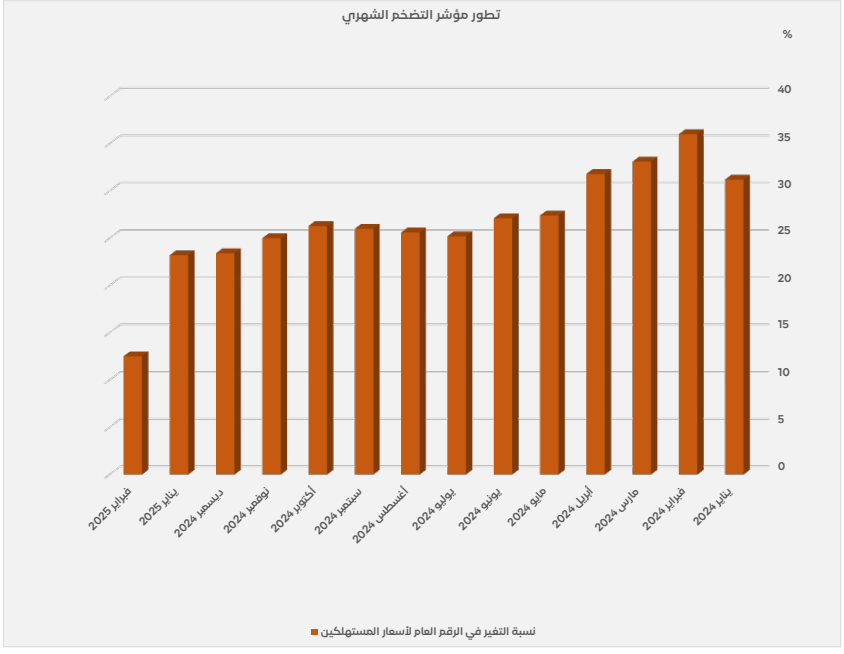

المصدر: الباحث بالاعتماد على النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، أعداد متفرقة.

ونتيجةً لما سبق، فإن استمرار المؤشرات النزولية لمعدل التضخم، يمكن أن تحفز البنك المركزي على مراجعة أسعار الفائدة خلال اجتماعه في أبريل المقبل، وبالتالي أن يشهد الاقتصاد تحسنًا في الإنتاجية مع انخفاض تكاليف الاقتراض المرتبطة بالفائدة، وتحسنًا في مؤشرات البورصة المصرية.

ختامًا، بدأت سياسات التشديد النقدي التي اتبعها البنك المركزي، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية لضبط الأسعار، في تحقيق نتائج ملموسة، حيث تم وضع التضخم على مسار نزولي واضح. وتتوقع المؤسسات المالية الدولية استمرار هذا الانخفاض.

فقد توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تباطؤ معدل التضخم في مصر إلى 12.5% بنهاية السنة المالية 2025، ثم إلى 10.6% في يونيو 2026. ويعود هذا التباطؤ بشكل كبير إلى تأثير سنة الأساس، حيث شهدت السنة الأساسية المقارنة ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات التضخم. ومع استقرار سعر الصرف المتوقع على نطاق واسع، يمكن للبنك المركزي البدء في مراجعة أسعار الفائدة تدريجيًا، مما سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المصري وتعزيز معدلات الاستثمار، وهذا بدوره سيعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة.

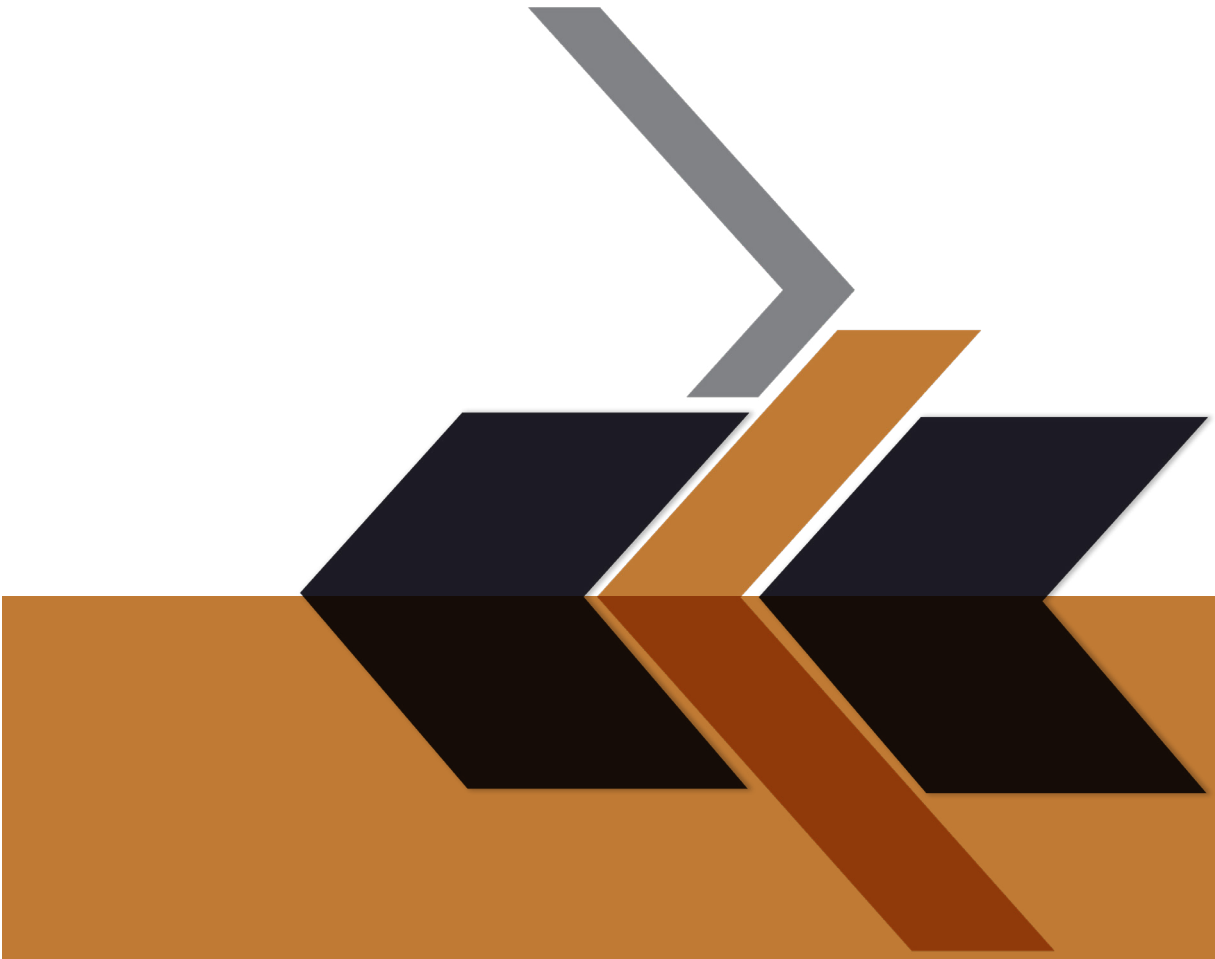

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg